عرفت الكهرباء للمرة الأولى في عهد حاكمها السابع الشيخ مبارك الصباح

الكويت «نورت» قبل أكثر من قرن

الكويتيون اعتمدوا قديما على وسائل بدائية وتقليدية لتوفير الإنارة في المنازل والأحياء

شوارع الكويت قديما

مجموعة من التجار أسسوا عام 1933 أول شركة لتأمين التيار الكهربائي على أساس تجاري للمواطنين

- **سعر الوحدة الكهربائية كان يبلغ 6 آنات والعدد المحدود من الثلاجات كان يعمل بالكيروسين**
- **إيصال التيار الكهربائي للمرة الأولى إلى بعض الدكاكين والبيوت كان في الأول من أبريل عام 1934**
- **عدد قليل من العائلات قام باستخدام المراوح الكهربائية في منازلهم بصورة محدودة**
- **طلب المواطنين على التيار ازداد تدريجياً إلى أن بلغ عدد المشتركين 700عام 1940**

اعتمد الكويتيون قديما على وسائل بدائية وتقليدية لتوفير الإنارة في المنازل والأحياء إذ استخدموا بداية أدوات تعمل على الزيوت الطبيعية كزيت السمسم وجوز الهند وبعض ما يجلب من الخارج على شاكلتها ثم اتجهوا لاحقا إلى استخدام مصابيح (الكاز) أي الكيروسين.

ودخلت الكهرباء إلى الكويت للمرة الأولى في عهد حاكم الكويت السابع الشيخ مبارك الصباح بهدف توفير الإنارة فقط إذ اشترى الشيخ مبارك مولدا كهربائيا صغيرا استخدم لإنارة قصر السيف عند زواج ابنه الشيخ حمد المبارك عام 1908.

وعن تاريخ الكهرباء في الكويت قديما قال الباحث في التراث الكويتي محمد جمال في كتابه (الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت) إنه في عام 1933 أسس مجموعة من التجار الكويتيين أول شركة أهلية لتأمين التيار الكهربائي على أساس تجاري للمواطنين عرفت باسم (شركة الكهرباء الأهلية) وباشرت عملها بإنشاء محطة صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية عام 1934 تحتوي على مولدي ديزل قوة الواحد منهما 30 كيلوواط وبضغط كهربائي 400 فولت يعملان بنظام التيار المستمر "دي سي".

وأضاف أنه كان يتم تشغيل أحد المولدات صباحا حتى الساعة العاشرة ليلا ثم يتوقف ليبدأ تشغيل المولد الثاني إلى صباح اليوم التالي وهكذا مشيرا إلى أن الطاقة الكهربائية التي كانت تخرج من المولدين كانت تستخدم للانارة فقط أما العدد المحدود من الثلاجات التي كانت لدى بعض المواطنين فكانت تعمل بالكيروسين.

وأوضح جمال أن موقع المحطة كان على ساحل البحر في منطقة الشرق مقابل عمارة معرفي الواقعة بين (نقعة معرفي) و(نقعة الخميس) أما مكتب الشركة الإداري فكان في سوق التجار وبادارة السيد يوسف الحميضي.

وذكر أن سعر الوحدة الكهربائية آنذاك بلغ 6 آنات وتم إيصال التيار الكهربائي لأول مرة إلى بعض الدكاكين والبيوت في الأول من أبريل عام 1934 إذ بلغ عدد المشتركين في نهاية السنة الأولى ستين مشتركا ثم ارتفع عددهم إلى حوالي 400 مشترك بعد بضع سنوات وكان استهلاكهم يقتصر على الإنارة فقط في حين قام عدد قليل من العائلات باستخدام المراوح الكهربائية في منازلهم بصورة محدودة بينما تم تركيب مكيف هواء صغير في إحدى غرف قصر المرحوم الشيخ أحمد الجابر الصباح. وأشار جمال إلى أن المرحوم عبدالله الملا صالح وهو صاحب المحل الذي استأجرته الشركة الأهلية للكهرباء كمقر إداري لها في سوق التجار كان يطوف على المحال في الأسواق تطوعا منه مذكرا المستهلكين بضرورة الاقتصاد في استخدام الكهرباء وعدم الإفراط في ذلك حتى لا يزيد الضغط على المولدات ويستغل زياراته للدواوين والمجالس ليسدي بنصحه للمستهلكين بعدم الإسراف في استهلاك الكهرباء كما كان يطوف في الأحياء السكنية مع عدد من مساعديه بهدف المراقبة والتأكد من عدم سحب أسلاك من التمديدات الرئيسة بالشوارع لتوصيل التيار الكهربائي بصورة غير قانونية للبيوت غير المشتركة.

وأضاف أن بلدية الكويت اتفقت مع شركة الكهرباء آنذاك على إنارة بعض الأسواق والشوارع بوضع خمسين مصباحا من فئة 30 شمعة يتم تشغيلها ليلا مقابل تقاضي الشركة روبيتين ونصف الروبية شهريا عن كل مصباح.

وأوضح أن طلب المواطنين على التيار الكهربائي ازداد تدريجيا الى ان بلغ عدد المشتركين حوالي 700 مشترك عام 1940 على الرغم من الركود الاقتصادي الذي شهدته البلاد في تلك الفترة بسبب الحرب العالمية الثانية.

وذكر جمال انه بعد انتهاء الحرب قررت الشركة إلغاء نظام التيار المستمر (دي سي) تدريجيا وادخال نظام التيار المتناوب او المتردد (أيه سي) ثلاثي الأطوار بضغط 220/380 فولت وتردد 50 هرتز فأقامت الشركة محطة جديدة في المرقاب اشتملت على مولدين كل منهما بقوة 200 كيلوواط وقد بدأ العمل بهما عام 1949 وجرى بعد ذلك اضافة مولد ثالث بقدرة 200 كيلوواط وقد اوقف العمل بنظام التيار المستمر نهائيا عام 1950.

وأوضح انه نتيجة للنهضة السريعة التي بدأت تشهدها البلاد في مختلف مجالات الحياة ارتفع الطلب على الطاقة الكهربائية الى درجة كبيرة مما جعل المحطات الموجودة غير قادرة على تلبية هذا الطلب.

وحينها أرتأت الحكومة أن الوقت قد حان للتدخل فعمدت عام 1951 إلى شراء أسهم شركة الكهرباء الأهلية ثم تأسيس إدارة الكهرباء العامة وأوكلت إليها مسؤولية توفير وتوزيع الطاقة الكهربائية بصورة تغطي جميع احتياجات البلاد فشيدت إدارة الكهرباء عام 1952 أول محطة بخارية لتوليد الكهرباء في منطقة الشويخ قرب ساحل البحر

أعمدة خشبية تحمل أسلاك الكهرباء التي تمد البيوت بالكهرباء في منطقة الجهراء عام 1970

أعمدة الإضاءة في شوارع الكويت في عام 1957

أعمدة الإضاءة على بوابة سور الكويت

تمات

الغانم :

سليمة ، ولأن خطابنا كان واضحا ، واستخدم لغة جمعية وليست حصرية ، ولأن رسالتنا من المقترح ، كانت تستند على ما توافق عليه العالم من مرجعيات الأمم المتحدة والقانون الدولي ».

أضاف «إن الأهم من كل ما سبق هو اننا تحركنا إزاء شركائنا الإقليميين والدوليين » .

وقال : « البعض يرى ما تحقق في جنيف عاديا وعابرا ، وأنا أراه كبيرا واشارة لما يمكن أن تكون قد تجاهلناه كثيرا بسبب احباطنا وقنوطنا » .

واستطرد الغانم « وأنا هنا بدوري ساسأل .. لو كان ادراج البند الطارئ أمرا عاديا وغير ذي أهمية ، فما السبب الذي جعل من المحتل ودول أخرى تستقتل في اليوم التالي لإفراغ البند من محتواه وطلب إعادة صياغته والدفع باتجاه تصويت آخر » .

وقال « أنا على يقين بأن العدو لا يريد لتلك القضية أن تناقش، يريدها مغيبة ، يريدها منسية ، يريدها درسا في التاريخ ، أو في أضعف الايمان ... حصة مدرسية عن شيء كان وانتهى ».

أضاف « العدو لا يريد أن نذكر القدس في خطابنا ومناهجنا ، فكيف اذا ذكر اسم القدس في ثاني أكبر محفل سياسي في العالم ؟ ».

وتحدث الغانم عن اهمية التنسيق العربي قائلا « كل تنسيق وتعاون وتناغم بيننا ، ولو بالحد الادنى ، سيؤتي ثماره ففي كل مرة نحدد فيها هدفا آنيا ومباشرا وعمليا ونعمل بمقتضاه ننجح » .

أضاف «بعيدا عن فلسفة الحلم ، والتطلع ، والايمان بالمعجزات فانا أدعو دائما الى الذهاب الى الممكن ، الى العملي ، الى البراغماتي ، الى ذاك الذي أستطيع فيه قياس نجاحي من فشلي ».

وقال : «أنا لن أجتر خطاب الوحدة والتكامل والترابط ، أنا ادعو فقط الى التنسيق ، الى التناغم اذا استعصى التطابق ، الى المتفق عليه ، بدلا من المختلف فيه ، الى ذاك الذي يحقق الفائدة والمنفعة العربية العامة ، دون ان يضر بالمصالح الوطنية لأي دولة ».

وأكد الغانم أنه « برغم التراجعات الاقتصادية ، ومظاهر الضعف المجتمعي ، وأشكال الهوان السياسي ، وألوان التخلف ثقافيا وعلميا ، وبرغم الكثير من الأشياء الا انني كنت وسابقى مؤمنا بكل ما هو عربي ».

اضاف « هذا الايمان ليس مبعثه التادلج الحالم ، والسذاجة الشعارية ، والايمان المطلق بالمآلات المطمئنة ، فانا أعي تماما ما حدث لنا طيلة العقود المنصرمة ، وأعي تماما شكل النكوص والتقهقر الحضاري ، الذي أصابنا وأعرف تماما حجم التبدل والتشوه الذي أصاب الخطاب السياسي العربي ، وأدرك تماما كيف تغيرت موازين القوى الجيوسياسية عالميا ».

وقال : « أعرف اننا فقدنا الكثير لكنني أومن أكثر ان القليل المتبقي ، هو كثير جدا ، لو أحسنا التعامل معه ، والتصرف فيه».

وأشار الغانم الى انه دائما يركز على المتاح والممكن والمقدور عليه « لأنني اتفهم مقتضيات السياسة ، والأولويات الوطنية ، وللمصالح العليا للدولة ».

اضاف « لذلك نحن لا نزايد على أحد ولا ندعو أي طرف عربي الى الانتحار ولا نحمل أحدا فوق احتماله وطاقته بل نفعل العكس ، نتفهم ، ونعاون ، ونقدر ، ونلتمس العذر » .

واختتم الغانم كلمته قائلا «نحن أمة بها خير كثير ، وأهلنا في كل مكان ، أهل عزة وشرف ونخوة ، هذا ما أومن به دوما ، وبمقتضى هذا الايمان أعمل ، ونحو العربي دائما أيمم وجهي ».

اشاد رؤساء برلمانات عربية بدور الكويت في دعم ونصرة القضايا العربية وتحقيق الاستقرار في دول المنطقة.

ونوه رؤساء برلمانات المغرب والعراق ومصر في كلماتهم بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر الـ27 للاتحاد البرلماني العربي اليوم بالقاهرة بدعم الكويت واستضافتها مؤتمرا لإعادة إعمار العراق وكذلك ادراج (بند طارئ) على جدول اعمال الاتحاد البرلماني الدولي بشأن عدم المساس بالوضعية القانونية والتاريخية لمدينة القدس .

من جهته اشاد رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس البرلمان المغربي الحبيب المالكي بتقديم الشعبة البرلمانية الكويتية بندا طارئا على جدول اعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الاخير بجنيف مع الامارات والبحرين بشأن عدم المساس بالوضعية القانونية الشرعية للقدس.

جاء ذلك في كلمة المالكي أمام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الـ27 للاتحاد البرلماني العربي لدى تقمينه دور البرلمانات العربية في الاجتماع الاخير للاتحاد البرلماني الدولي.

وأشاد المالكي بالنجاح في ادراج (بند طارئ) على جدول اعمال الاجتماع بشأن عدم المساس بالوضعية القانونية والتاريخية لمدينة القدس واصدار قرار من الاتحاد البرلماني الدولي بهذا الشأن.

من جانبه أعرب رئيس البرلمان العراقي سليم الجبوري في كلمته امام المؤتمر عن الشكر الجزيل لدولة الكويت وسمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح لاستضافة (مؤتمر الكويت الدولي لاعادة إعمار العراق) وللمساعدة في تحقيق الاستقرار هناك.

كما اشاد رئيس مجلس النواب المصري د.علي عبد العال باستضافة دولة الكويت مؤتمر اعادة إعمار العراق في كلمة مماثلة ألقاها بالنيابة رئيس لجنة الشؤون العربية بالمجلس سعد الجمال.(كونا)(إع)(أ.غ)

«الخارجية» :

أضاف الجارالله أن «الخارجية» بدأت في التواصل مع 11 سفارة لدى البلاد ، بغية التنسيق معها بشأن جلب العمالة المنزلية.

وتابع أن «الخطوات التي تقوم بها وزارة الخارجية تقود لانفراجة في أزمة العمالة المنزلية» ، مشيرا إلى سعي كل أجهزة الدولة لحل هذه الأزمة ، مشيدا بتصريح وزير التجارة والصناعة خالد الروضان حول فتح الباب وتنويع المصادر ، ومؤكدا أن «العمالة الإثيوبية ستعود».

وبشأن ما أثير أخيرا عن وجود قائمة تتعلق بحركة تنقلات لدبلوماسيي وزارة الخارجية ، قال الجارالله إن «تلك القائمة عارية عن الصحة» ، مبينا أن «الخارجية لم تستكمل حتى الآن قائمة التنقلات وهي بصدد اعدادها ويتوقع لها ان تصدر بنهاية الشهر الجاري».

وأكد الجارالله أن دولة الكويت تسعى من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الامن الدولي (2018-2019) ، والاجتماعات مع مختلف الاطراف ذات الصلة الى التوصل لبلورة قرار يخفف آلام ومعاناة الشعب اليمني الشقيق.

وقال «اننا استطعنا من خلال المواقف في مجلس الامن ان نخدم هذه القضية» ، مؤكدا ان «الكويت لم ولن تتردد في دعم اليمن ، وان لها تاريخا طويلا ومتواصلا في مساعدة اليمن».

أضاف ان مشاركة دولة الكويت في مؤتمر «جنيف» الذي دعت اليه الامم المتحدة لدعم الاستجابة الانسانية للوضع الانساني في اليمن تعد امتدادا لجهودها الرامية لدعم ومساعدة الشعب اليمني.

واوضح ان الكويت تعمل في الملف اليمن على مسارين الاول سياسي والاخر انساني مبينا ان الاول يتم من خلال الاتصالات واللقاءات منذ بدء الازمة ومنها المشاورات بين الاطراف اليمنية التي احتضنتها البلاد.

وقال الجارالله إن دولة الكويت تشارك «التحالف العربي» في السعي لاستقرار اليمن «وتدرك تماما ان اليمن يمثل خاصرة لمجلس التعاون» ، مضيفا ان «التنظيمات الارهابية عندما تنجح في ان تتواجد باليمن ، سيكون امن واستقرار المنطقة مهددا بشكل كبير».